المقالة الأولى

التنمية البشرية ومؤشراتها

تعريف وتحديد :

ترتبط أحوال التعليم والثقافة بالأوضاع المجتمعية الأخرى والتى يمكن التعرف عليها مما يعرف باسم مؤشرات التنمية البشرية ، والمؤشرات البشرية أدوات وصفية لتقرير حالة الإنسان فى مجتمع من المجتمعات ، وتؤدى فى وظيفتها العامة دلالة رمزية لما اصطلح على تسميته بمستوى المعيشة ، أو نوعية الحياة أو التنمية الاجتماعية . وقد تصبح المؤشرات البشرية فى نهاية التحليل دلالة على نوع من التحديد لمدى ما يتمتع به الأفراد فى المجتمع من إشباع لاحتياجاتهم الإنسانية .

والمؤشرات عموماً معايير يستخدمها الناس فى حياتهم اليومية لوصف أشياء أو للحكم على أمور أو لتقدير أحوال . ومنها ما يصاغ فى صورة كيفية كأن يقال : إن المثقفين منقسمون فى الحكم على قضية وطنية . والمؤشرات الكيفية (النوعية) تعبر عن ملاحظات أو تعليقات من خلال الملاحظة والمعايشة نحو مسألة من المسائل ، لكن هذه المؤشرات الكيفية قد تتطلب تحديداً فى الدرجة أو الحجم أو العمق أو معدل النمو أو التغير أو التراكم أو غير ذلك من الأبعاد الكمية .

ومن هنا عُنِيَ العلم الاجتماعى بالأبعاد الكمية والمؤشرات الإحصائية للظواهر والبنى الاجتماعية والأحوال والحاجات البشرية ، أى أن التكميم إنما هو مرتبط بحالة ذات خصائص نوعية . [قد يلحظ المرء تحسنا فى الحالة الصحية لمجتمع من المجتمعات ، ويعبر عن ذلك بتلك الصورة الكيفية ، لكن ذلك التقدير ليس له دلالة فى إطار المنهج

obeikandl.com

العلمى لدراسة المجتمع . ومن ثم تأتى المؤشرات الاجتماعية الكمية لتبين مؤشرات هذا التحسن ، ومداه ، والتوقيت الزمنى الذى استغرقه الانتقال من حالة صحية إلى تلك الحالة الصحية الأفضل ، وهل نسبة التحسن متساوية بين الذكور والإناث ، أو بين الريف والحضر . . وتترجم كل هذه الجوانب التحسن فى الحالة الصحية إلى صياغات كمية لها دلالاتها المتعددة الأبعاد فى التأثير على ما حدث من تغير أو تطور] .

وتقتضى الضرورة منذ البداية التأكيد على أن المؤشر الكيفى أو الإحصائى ـ كما يدل عليه المعنى اللغوى لكلمة مؤشر ـ إنما يمثل الواقع تمثيلاً رمزياً ، أى أنه تجريد ، وليس هو الواقع الحى فى تجسده وعلاقاته وأبعاده ومجمل خصائصه . إن درجة حرارة الإنسان أو معدل ضغطه هى مؤشرات يستعين بها الطبيب ، لكنها ليست هى حالته الصحية أو المرضية بالتماثل والمطابقة . وإدراك هذه الرمزية التأشيرية أمر هام فى فهم المؤشرات الاجتماعية وتوظيفها ، وهذا يعنى أنه ليست لها دلالة مستقلة عن الإطار المفاهيمى المتكامل الذى انطلقت منه والذى تمثله أو تنوب عنه .

[وبذلك يكون المؤشر واحداً من الرموز التى تحدد الحالة فى فترة زمنية ، وهذا لايعنى فى الوقت ذاته التقليل من قيمة هذا الرمز الواحد ودلالته] .

مراجعة الأولويات الإنمائية :

ولقد حظيت قضية المؤشرات الاجتماعية باهتمام متزايد منذ الستينيات ، حيث أوضحت تجارب التنمية ـ وبخاصة فى العالم الثالث ـ أنه لا توجد علاقة تلقائية أو حتمية بين النمو الاقتصادى والتطوير الاجتماعى والبشرى ، وأن زيادة معدلات النمو فى الناتج القومى لم تؤد بالضرورة إلى تحسن متكافىء فى مستوى المعيشة ونوعية الحياة والوفاء المتنامى باحتياجات البشر الإنسانية . وحتى فى الوقت الذى شرع المعنيون بالتخطيط الإنمائى فى الحديث عن تنمية الموارد البشرية ظل النموذج الاقتصادى للتنمية مسيطراً على أنماط التنمية نظراً وممارسة . وفى هذا السياق استمرت تنمية الموارد البشرية أسيرة الإطار الاقتصادى ، أى أن يكون الإنسان مورداً كالأرض ورأس المال فى خدمة الاقتصاد وأن تحسين أحواله الصحية والتعليمية وغيرها من الاحتياجات إنما يتحقق فى المقام الأول من أجل زيادة الإنتاج وتطوير الكفاية الإنتاجية لقوة العمل .

ومن هنا شاع ـ وما يزال يشيع ـ القول بأن الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان إنما هى استثمار له مردود اقتصادى ، وبذلك غدت الجدوى الاقتصادية هى المبرر للإنفاق فى مجال الخدمات من أجل تعظيم الطاقات البشرية فى إنتاج السلع والخدمات ومختلف المنافع المجتمعية .

وإذا كان لتقسيم التنمية إلى جانبين : اقتصادى يعنى بالإنتاج ، واجتماعى يعنى بالإشباع الحقيقى للحاجات الإنسانية ، ما يبرره من قبيل التحليل والتخطيط ، فإن الاهتمام قد انصب فى العالم الثالث بدرجات متفاوتة على أثر التنمية الاجتماعية فى النمو الاقتصادى ، ولم يحظ أثر النمو الاقتصادى فى التنمية الاجتماعية إلا بأولوية متأخرة فى سلم الجهود الإنمائية وقيمها . لكنه مع استمرار القصور والتشوه والإحباط فى عوائد النمط الاقتصادى للتنمية أخذت تظهر فى أدبيات التنمية العالمية وفى العالم الثالث كذلك ، مقولة أن الإنسان هو هدف التنمية النهائى ، وأنه هو صانعها ووسيلتها فى الوقت نفسه . وقد تم صياغة هذه المقولة فى هدف «بناء الإنسان» أو «التنمية الاجتماعية» أو « التنمية البشرية » . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال التقليل من أهمية النمو الاقتصادى ، وإنما ينبغى أن يكون هدفاً وسيطاً من أجل الهدف النهائى وهو التنمية الاجتماعية أو البشرية .

أبعاد التنمية الاجتماعية والبشرية :

وقد عكست أدبيات التنمية العربية هذا التوجه فى وثائقها الرسمية على المستويين القطرى والقومى . وفى سياق إيلاء التنمية الاجتماعية والبشرية الأولوية المتقدمة بين أولويات التنمية أخذت تتضح وتتبلور أبعاد هذه التنمية واحتياجاتها ، كما بدأت تظهر الحاجة إلى مؤشرات للتعرف على واقعها ولقياس ما يطرأ عليها من تطور وتغيير . وارتبطت التنمية الاجتماعية والبشرية ، مع تباينات فى التركيز ، بالوفاء بالحاجات الإنسانية من أجل تنمية طاقاته إلى أقصى ما تستطيع أن تصل إليه من معارف وقدرات ومهارات . ووضع المفهوم الاقتصادى للإنسان فى سياق أرحب للكائن البشرى فى تعقد وتشعب إمكاناته وحاجاته هو كائن مركب فى ضروراته المرتبطة بكيانه البيولوجى وفى حاجاته المجتمعية المتصلة بعلاقاته فاعلاً ومتفاعلاً مع غيره من البشر ، وفى تطلعاته المستمدة من ماضيه فى حاضره تطلعا لمستقبله هو منتج ومستهلك ، مرسل

ومستقبل ، متبع ومبدع ، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله ، طاقة محكومة وحاكمة ، بل هو فوق هذا كله خليفة الله فى أرضه ومسئول عن عمارتها بالحق والعدل .

تلك هى أبعاد التنمية الاجتماعية من منطلق الإنسان الهدف لا مجرد الإنسان المورد .

ومن ثم فإنه فى إطار هذا التوجه ، يفترض أن تسعى الجهود الإنمائية المختلفة إلى إنماء هذه المقومات الإنسانية إلى أرفع ما يمكن أن تصل إليه من مستوى . ويتم ذلك عن طريق إشباع حاجات الإنسان المادية واللامادية خلال مراحل نموه وخلال مشاركته الحقيقية فى حياة مجتمعه ، ويجب التأكيد هنا على ذلك المفهوم المتكامل لطاقات الإنسان وحاجاته حين يتم التركيز على تنمية كل من القطبين فى تنمية طاقات الإنسان (متبع / مبدع ، فاعل / متفاعل) وفى الوفاء بكل من القطبين فى حاجاته (المادية / اللامادية) . ثم إن حاجات الإنسان التى هى جوهر التنمية الاجتماعية كلها حاجات أساسية ، ولا ينبغى أن تتم مقايضة أى من الحاجات الإنسانية بحاجات أخرى ، كأن يتم التنازل عن المشاركة السياسية أو التمتع بحقوق الإنسان بحجة ضرورات لقمة العيش .

وتتلخص التنمية الاجتماعية والبشرية فى توفير مقومات الخبز والمشاركة والكرامة والحرية باعتبارها حاجات لتحقيق إنسانية الإنسان . ولقد جرى فى بعض الأدبيات تقسيم الحاجات الإنسانية إلى حاجات أساسية تتمثل فى الأغلب فى الحاجات المادية ، وحاجات ثانوية تتمثل فى المقومات اللامادية . وقد سعت بعض المنظمات الدولية إلى اعتماد الحاجات المادية الأساسية استراتيجية للتعاون الفنى فى مجال المعونات والقروض التى تقدم للعالم الثالث ، ويرى بعض المخططين العرب أن هذا يمثل تمايزاً طبقياً على المستوى الدولى ، بمعنى أن الدول الصناعية الغنية لا تنشد إلا تحقيق تنمية اجتماعية من الدرجة الثانية أو الثالثة للدول النامية ؛ ولذا فإن التأكيد واجب على أن التنمية الاجتماعية ينبغى أن تسعى إلى توفير مقومات الإشباع للحاجات الإنسانية كافة بدرجات متنامية ، دون تضحية بأى منها ، إذ أن إشباع هذه الحاجات يعزز بعضها ببعضها . [ولهذا ينبغى التخطيط للوفاء بالحاجات الإنسانية فى منظور متكامل متوحد بدرجات مقدرة على الآماد القريبة والبعيدة .

المقاصد الإجرائية للتنمية الاجتماعية :

من المنطقى قبل أن نتحدث عن المؤشرات الاجتماعية استعراض موجز يحلل المقاصد الإجرائية للتنمية الاجتماعية فى الإطار الإنمائى العام ، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع الإنسان وتطلعاته فى المجتمع العربى . ويمكن تلخيص تلك المقاصد فيما يلى :

١ ـ تحقيق حالة معيشية إنسانية وتوفير نوعية حياة كريمة ، وبخاصة للفئات الفقيرة والمحرومة والمهشمة ، وذلك من خلال توفير السلع والخدمات والعلاقات الاجتماعية السوية ، مما يعمل على الوفاء بالحاجات الإنسانية المادية والاجتماعية والمعنوية والنفسية والروحية ، وأن يتحقق ذلك فى إطار تقدير موضوعى لشروط التنمية الشاملة التى يتصاعد فى إطارها هذا التحقق على مراحل التخطيط المتعاقبة .

٢ ـ إكساب الأفراد ثقافة مشتركة من المعارف وأدواتها والمهارات وإمكاناتها مع استمرار تطويرها بما يواجه تحديات التخلف مستعينا بروح العصر وإنجازاته التكنولوجية ، وبما يجعل هذه الثقافة فى تجددها رافداً فعالاً فى التمكن لنهضة حضارية عربية أصيلة معاصرة ومعاصرة أصيلة .

٣ ـ التواصل الفعال بين الفرد ومجتمعه ، وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ، وبينها وبين أجهزة الدولة والسلطة ، دون أن تعترض هذا التواصل فى الاتجاهين سدودٌ قانونية أو قيودٌ مجتمعية أو اختناقات بيرقراطية .

٤ ـ المشاركة الإيجابية فى صياغة حركة المجتمع بطريقة مباشرة وغير مباشرة [وفى بعدى الحاضر والمستقبل] وبخاصة فى صنع القرار وتحديد المسار .

٥ ـ توسيع قاعدة فرص العمل المنتج والمجزى والمقنع ، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى وترسيخ قيم الاحترام والتقديس الاجتماعى لأنواع العمل كافة ، وإعطاء الأعمال اليدوية والحرفية ما تستحقه من تقدير اجتماعى ومادى .

ويرتبط هذا بإشاعة العدل الاجتماعى أساساً فى استحقاق المواطن لثمرات التنمية وربط الجزاء بالعمل . ويدخل فى هذا المقصد توسيع فرص المشاركة للمرأة فى سوق العمل فى مساواة مع فرص الرجل ومجالاته .

٦ ـ تمتع الفرد بكل ما عرف باسم حقوق الإنسان التى أقرتها الشرائع السماوية ومواثيق الأمم المتحدة ، وتمكينه من ممارسة الحريات العامة فى إطار من الاقتران الواعى بين الحقوق والواجبات ، وبين المغانم والمغارم .

٧ ـ توفير الفرص والمجالات والإمكانات التى تشجع التعبير الصادق والتجديد المبدع والابتكار النافع فى مختلف مجالات النشاط المجتمعى .

وتترجم هذه المقاصد عادة إلى منظومة من الحاجات الإنسانية التى يسهل وضع المؤشرات لكثير منها ، فى حين أنه يصعب صياغة مؤشرات من النوع الكمى لبعضها مما يندرج فى نطاق الحاجات الاجتماعية والمعنوية والروحية ، وهناك ضروب متعددة من التصنيف للحاجات الإنسانية ، وفيما يلى إيراد لأكثر هذه التصنيفات منطقية وعملية من حيث اصطناع مؤشرات كيفية وكمية للدلالة عليها من زاوية الإشباع للفرد :

١ ـ **الحاجات الجسدية والبيولوجية** وتشمل : الغذاء ، والماء ، والكساء ، والتمتع بالصحة ، والسكن ، وحماية الجسم من الاعتداء أو الإصابة بما يؤذيه .

٢ ـ **الحاجات الاجتماعية والثقافية** ؛ وتشمل : حق تكوين الأسرة والإنجاب ، والتعلم وتحصيل المعرفة ، والتواصل الاجتماعى وإتاحة المعلومات والخبرات للنمو والوعى ، والمشاركة عن طريق فرص العمل ، وتأمين الفرد على عمله الحاضر وعلى مستقبله فى عجزه وشيخوخته ، والمشاركة فى التنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات والروابط ، والترويح والاستمتاع بوقت الفراغ .

٣ ـ **الحاجات المعنوية** ، وتشمل : القدرة على التعبير دون كبت أو قهر أو إرهاب ، وحرية الاعتقاد والممارسة الدينية ، والقدرة على إبعاد الظلم أو العسف الذى يقع ، والقدرة على التأثير والتعبير ، والقدرة على التجديد والإبداع .

موارد التنمية الاجتماعية :

إن مقاصد التنمية الاجتماعية وترجمتها إلى إشباع للحاجات الإنسانية بحلقاتها الثلاثة السابقة وفى تفاعلها وترابطها إنما يعتمد تحقيقها على مدى ما يتيحه المجتمع من موارد للفرد والجماعة . إن إشباع الحاجات هو محصلة ، ناتج ، مخرج لتأثير مجموعة من الموارد المتفاعلة والمترابطة أيضاً ، ومن أهمها :

١ ـ **الموارد المادية والاقتصادية** ، والتى تشمل مصادر الثروة من أرض وبحار ومعادن ومصادر للطاقة ومناخ وتاريخ ، [قابلة للاستثمار الاقتصادى وإنتاج السلع والخدمات والمنافع] .

٢ ـ **الموارد الاجتماعية** والتى تحدد علاقة الفرد والشرائح الاجتماعية من حيث تكافؤ الفرص فى الحقوق والواجبات [والتوزيع العادل للمغانم والمغارم وحقوق المواطنة وواجباتها قانونا وتطبيقا ، وبخاصة على أساس الموقع الجغرافى أو على أساس النوع والعرق والعقيدة] .

٣ ـ **الموارد السياسية** ، ويشمل نظام الحكم ووسائل الوصول إلى السلطة ومشاركة المواطنين فى اختيار حكامهم وممثليهم فى مؤسسات الدولة [التشريعية ومجالس الحكم المحلى ، وفرض رقابة الأجهزة التنفيذية ، وقيام نظام ديمقراطى واستبدادى ، وتنظيم المعارضة وجماعات الضغط] .

٤ ـ **موارد الدفاع والحفاظ على الأمن** ، وتشمل وظائف القوات المسلحة التى تدافع عن أى اعتداء خارجى ، إلى جانب قوات الأمن التى تحمى المجتمع من الجريمة [وتصون الملكية العامة إلى غير ذلك من مجالات الضبط الاجتماعى وضمان ظروف الاستقرار لاستمرار جهود التنمية] .

٥ ـ **موارد إنتاج الرصيد المعرفى والثقافى وتجديده ونشره** ، ويدخل فى ذلك المؤسسات التعليمية والأجهزة الثقافية ومراكز البحوث العلمية والتكنولوجية والجمعيات والروابط المهنية والثقافية ووسائل الإعلام المختلفة .

ومن الطبيعى أن يتوقف مدى إشباع الحاجات الإنسانية على ما تنتجه الموارد السابقة من إنتاج للسلع والخدمات والمنافع العامة والمعارف والقيم الإيجابية ، وعلى اطراد ذلك الإنتاج بما يمكن من استمرار ذلك الإشباع والانتفاع به ، بل وتناميه وحسن توزيعه بين مختلف المناطق والشرائح الاجتماعية من السكان .

تصنيف المؤشرات

يتبين مما سبق أن هناك مؤشرات اجتماعية للدلالة على حالة الإشباع النهائى ومستواها والتى تتمثل فى كيان الإنسان ذاته وفى صيروته المادية والاجتماعية والمعنوية .

وهذا النوع يعتبر مؤشراً على **المخرجات** . والنوع الثانى هو الذى يرتبط بالموارد والمكونات التى تحدث تأثيراً معيناً فى حالة الإنسان ، أى أنها السبب أو أحد الأسباب التى أدت إلى تلك الحالة من إشباع الحاجات الإنسانية ، ويعتبر لذلك مؤشراً على **المدخلات** . ومؤشر المخرجات هو الأهم فى قياس التنمية الاجتماعية والبشرية ، بيد أنه فى بعض الحالات لانستطيع قياس المخرج كمياً ، فيما يسهل قياس المدخلات .

ومن المهم فى جميع الحالات ألا يختلط الأمر بين النوعين من المؤشرات كما يحدث عادة . ولتوضيح الفرق بين النوعين تحسن الإشارة إلى مثال الحالة الصحية ، حيث إن انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع هو مؤشر لمخرجات ، أما زيادة عدد الوحدات الصحية للأمومة والطفولة وزيادة معدل الأطباء لكل ألف من السكان فإنهما من قبيل المدخلات ، وزيادة عدد المدارس والمدرسين وميزانية التعليم مدخلات ومخرجاتها أعداد المتخرجين وأثر التعليم فى تكوينهم كمواطنين وقوة عمل منتجة . وهذان التصنيفان يقابلان باللغة الإنجليزية .

وهناك تصنيف للمؤشرات على أساس كونها دالة على **الرصيد / رأس المال أو دالة على العائد** / المتدفق ، فالرصيد يتمثل فى الثروة الطبيعية والموارد المعدنية وغيرها من مصادر الثروة ، يضاف إلى ذلك رصيد المعرفة والخبرة والمهارة لدى القوى العاملة ، والعائد المتدفق هو ما يتولد عن استثمار هذه الثروة من سلع وخدمات أو إنتاج فكرى ، وهذان التصنيفان مرادفان لمصطلح Copital Flow .

وتقسم المؤشرات أيضاً على أساس قطاعى : مؤشرات لحالة التغذية أو الصحة أو التعليم أو العمل والاستخدام أو التمتع بحقوق الإنسان ،وقد تكون بعض هذه المؤشرات القطاعية من قبيل المدخلات حينما يصعب الحصول على مؤشرات للمخرجات ، وقد تجمع بين الجانبين فى معظم الحالات ، وتعرف هذه بالإنكليزية see-taral indicators .

وهناك محاولات لوضع مقياس مركب موحد لقياس حالة التنمية الاجتماعية والبشرية. ويذهب أنصار هذه المحاولات إلى أن مستوى معيشة الإنسان لا يمكن قياسه فى حالة مجزأة من خلال مؤشرات مستقلة ، لكنه محصلة لمجموعة من المدخلات

ينبغى تجميع آثارها فى مؤشر موحد يدل على المخرج النهائى المتكامل . ومن هذه المحاولات ما قام على أساس توليفة من مؤشرات لوفيات الأطفال الرضع ، والعمر المتوقع بعد السنة لأولى ، ونسبة الأمية بين الكبار ، ومنها ما أقام توليفته على مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، ومعدل الأمية بين الكبار ، وأضاف البعض إلى الأمية وتوقع الحياة معدل النشاط الخام والناتج الإجمالى للعامل بالدولار .

ومما يستوجب الالتفات أن حركة صياغة مؤشرات للتنمية الاجتماعية إنما تولدت نتيجة القصور الكبير للمؤشرات الذى ساد فترة طويلة لتقدير مستوى المعيشة ، وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى السنة . وقد تعرض هذا المؤشر لأنواع كثيرة من النقد نتيجة للتباين فى مكوناته ، أو على آثاره المباشرة فى تحسين مستوى المعيشة ، هذا فضلاً عن إغفاله للأبعاد التوزيعية بين المناطق والشرائح الاجتماعية ؛ ومن ثم برز التوجه نحو البحث عن وحدات عينية plysicl unics لتقدير مستوى المعيشة وإشباع الحاجات مثل السعرات الحرارية فى التغذية ، والعمر المتوقع ، وعدد السكان فى غرفة سكن واحدة ومعدل الأمية . وقد سعت هذه المؤشرات الاجتماعية إلى تصحيح أو تعزيز المؤشرات النقدية كمتوسط دخل الفرد السنوى ، أو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك السنوى .

تحذيرات ومخاطر :

ينبغى فى ختام هذا العرض لمؤشرات التنمية البشرية التنبيه إلى بعض المخاطر التى يقع فيها البعض عند توظيف المؤشرات ، ومنها :

١ ـ مخاطر المقارنة الدولية مع اختلاف الظروف والقيم الحضارية والقيم النقدية المالية ، ففى أحد الأقطار العربية بلغ الأطباء لكل ألف من السكان ضعف معدله فى سويسرا عام ١٩٨٨ ، فيما بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع فى القطر العربى ضعف معدله فى القطر الثانى ، إلى جانب ما فى هذه المقارنة من خلط بين المدخلات والمخرجات .

٢ ـ خطورة الاستناد إلى مؤشر واحد قد يظهر تحسناً بالمقارنة بسنوات سابقة ، فيعتبر دليلاً على التطور الإيجابى فى جانب معين . فعلى سبيل المثال قد يدل المؤشر على انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع ، لكن ذلك قد يصاحبه زيادة فى عدد الأطفال ناقصى الوزن أو الذين يعانون من أعراض الهزال والتقزم نتيجة لنقص التغذية .

٣ ـ التناقض بين مختلف المؤشرات ، حيث تحدث زيادة واضحة فى معدلات الالتحاق والتخرج من التعليم العالى ، فى حين تزداد بطالة الخريجين نتيجة لعدم وجود فرص عمل مناسبة .

٤ ـ الحذر من المبالغة أحيانا فى بعض البيانات التى تصاغ منها المؤشرات نتيجة لعدم وجود نظم إحصائية دقيقة ، أو لعوامل سياسية محلية ؛ ومن ثم وجب التأكيد على المقارنة الزمنية بين الإحصاءات ، وعلى القراءة الحضارية للأرقام والمؤشرات .

وفى هذا السياق العام للتنمية ومؤشراتها يمثل قطاعا التعليم والثقافة هدفاً فى ذاته ، كما أنهما وسائل فى نفس الوقت لتحقيق التنمية وتطوير مؤشراتها فى المجالات الاقتصادية والسياسية والسكانية .

obeikandl.com